مقدمة

يمثل موضوع حماية حقوق أصحاب الفكر والإبداع قضية ذات حساسية بالغة الأثر والأهمية، خاصة ولقد وصل مستوى التقدم التكنولوجى إلى مرحلة بلغة التعقيد بفضل الله عز وجل وبنعمته على هؤلاء الأفراد الذين يسهمون فى رفع هذا المستوى من خلال ثمرات وخلاصة أفكارهم الفذة، ومع هذا التطور الخطير ينبغى أن يلقى هؤلاء الأفراد العلماء والأدباء والمفكرون كل الدعم والرعاية بما يحفظ ويصون حقوقهم الفكرية، ويشجعهم على بذل مزيد من الجهد فى هذا الصدد. ولقد جاءت اتفاقية التريبس لتقدم حماية قوية للملكية الفكرية وتضع معايير حماية ينبغى الالتزام بها على الأقل كحدود دنيا للحماية - بل - ويفضل زيادتها من وجهة نظر الدول المتقدمة. ونظرا لأن التريبس من صنع الدول المتقدمة فهى تعبر عن مصالحها دون مراعاة ظروف الدول النامية الاقتصادية والاجتماعية، هذا وإن كانت قد تضمنت التريبس بعض النصوص التى تبدو أنها تراعى الدول النامية فى حين يرى المدقق فيها أنها غير ذلك، بل إنها تثير آراء معارضة من قبل الدول النامية، ولذلك يتناول هذا الكتاب بالدراسة والتحليل هذا الموضوع من منظور اقتصادى.

هذا، وينبغى الإشارة إلى أن المادة العلمية لهاذا الكتاب تعتمد على خبرة المؤلف فى هذا الموضوع التى تمتد لأكثر من عشر سنوات من خلال الرسائل العلمية التى تقدم بها للحصول على درجتى الماجستير والدكتوراه، فضلاً عن الاستعانة ببعض المراجع الخاصة بالدكتور محمد رءوف حامد فى قضية الملكية الفكرية باعتباره من رواد البحث فى هذا الموضوع، وكتابات دكتور حسام لطفى فى حقوق التأليف، وكتاب مستقبل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية فى ضوء بعض اتجاهات المعارضة على المستوى العالمى الذى شارك المؤلف فى تحريره مع آخرين.

ويقسم هذا الكتاب إلى خمسة فصول. يتناول الأول• أبعاد الملكية الفكرية، فى حين يخصص الثانى للإشارة إلى • الأدوات الحاكمة لحماية الملكية الفكرية. والفصل الثالث يتعرض لقضية • إسباغ الملكية الفكرية بالطابع الدولى والمنطق الاقتصادى وراء انتهاك حقوق الملكية الفكرية. وينفرد الفصل الرابع بإبراز• العلاقة بين حماية الملكية الفكرية والنمو الاقتصادى من منظور الدراسات العالمية التى أعدت فى هذا الشأن. وينتهى الكتاب • بعرض بعض مواد اتفاقية التريبس المثيرة للمعارضة من قبل الدول النامية، وذلك فى الفصل الخامس.